

ليبيا: بعد استعصاء الحسم العسكري هل ينجح الحوار السياسي؟

عبد الرزاق العرادي
مركز الجزيرة للدراسات

المحكمة العليا ولا بعدها، فإنه في الوقت ذاته لم يمنح مجلس النواب شرعية كاملة؛ فقد حوّل المجتمع الدولي مؤسسات رئيسية، منها: مصرف ليبيا المركزي ومؤسسة النفط (٢٠١١)، وجعلها تعمل بعيداً عن الاستقطاب السياسي، ورفض منح مجلس النواب أية سلطنة عليها، كما رفض تسليح القوات التابعة لمجلس النواب، ولم ترجع أي من السفارات الرئيسية إلى مقر الحكومة المؤقتة وطبرق، بالإضافة إلى معاودة التواصل مع المؤتمر لوطني العام. وقد يتغير هذا الأمر إذا ما فشلت المفاوضات الحالية في تحقيق اتفاق ينهي الأزمة الليبية، لكن ذلك يعتمد بالدرجة الأولى على سلوك المؤتمر الوطني العام، من حيث قراره بالرجوع إلى طاولة المفاوضات من عدمه، وهذا له أهمية خاصة في رسم مآلات الخيارات المطروحة.

السيناريو الأول

عودة المؤتمر قد تعني إجراء بعض التعديلات على أصل المسودة، قبل أو عند مناقشة الملاحق والتوافق عليها؛ وبالتالي التوصل إلى اتفاق نهائي وتشكيل حكومة الوفاق الوطني التي ستعيد الأمل بإمكانية العودة إلى سكة البناء للدولة، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

السيناريو الثاني

قد يكون رجوع المؤتمر مبدأً على استراتيجية إطالة أمد المفاوضات، وصولاً إلى تاريخ انتهاء ولاية مجلس النواب في ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، وبالإضافة إلى عدم انسجامها مع الموقف المعن من حكم المحكمة العليا، فإن هذه الاستراتيجية تعاني من هشاشة، ويمكن مواجهتها من البرلمان بتعديل استقبالي للاعلان الدستوري، مستغلاً بذلك دعم المجتمع الدولي له، أو حتى بإيعاز من أطراف دولية وإقليمية، وهو ما يعني في المحصلة إطالة أمد الأزمة؛ وقد يفوق خليفة حفتر إلى تشكيل مجلس عسكري يعين نفسه قائداً له، ويعطّل العمل بالإعلان الدستوري، كما سبق وأعلن قبل إطلاق عملية الكرامة (٢٢)؛ وهو ما يعني تفاقم حالة الحرب، وربما توسعها إلى جبهات وأساليب جديدة.

السيناريو الثالث

في حالة رفض المؤتمر الوطني العام لرجوع إلى طاولة المفاوضات، أو حصر ورفض التوقيع على الوثيقة، فإنه من المحتمل أن يمنح المجتمع الدولي مجلس النواب الشرعية كاملة للتصرف في الثروات ويمسح له بتسليم جيشه خلفاً. كما قد يقرر المجتمع الدولي المضي للتوقيع النهائي بدون المؤتمر الوطني العام؛ بتشكيل حكومة تدعم من قبيل المجتمع الدولي وباقي الأطراف (٢٣)، ويتصق بمجلس النواب "من يرغب من النواب الديمقراطيون"، وإلغاء كل ما يتعلق بالمجلس الأعلى للدولة في مسودة الاتفاق، ثم إعلان طرابلس مدينة ممتدة، ويتم اختيار مدينة أخرى كعاصمة مؤقتة. وهذا أيضاً قد يعني تصاعد العنف والانزلاق أكثر إلى مستنقع الحرب الأهلية وفضل الدولة كلاً، وربما تقرب معه لحظة التقسيم، بما تعنيه من فرز اجتماعي ومخاطر أمنية.

خاتمة

بين استمرار الحرب وترسيخ الانقسام؛ وظل السناريو الأول هو الأرجح، مع عدم استبعاد حدوث واحد من السيناريوهات الأخرى تماماً، لأن الجوس على طاولة الحوار والتوصل إلى حلٍ يمكّن المخرج الأفضل للبلاد، ولأنه الأقرب بالنظر إلى مؤزيرين القوى الحالية سياسياً وعسكرياً، لكن ليبيا ستظل جزءاً من السياق العربي-بالتزامن من أنها حالة فريدة لم تنتصر فيها الثورة، ولا الثورة المضادة، ولم تضغ في طريق السلاح بالمطلق ولا أخذت طريق السياسة بالمطلق؛ مما يعني أنها ستكون من جهة جزءاً من سياستها العربي، تتعدّد بتعقيده، وتنفرج بانفراجاته، ولكن فرائدها تمنعها من الحسم في أي الاتجاهات، وتعطي لخيارها شكلاً استثنائياً.

المصادر

- 1- شقيب في ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠١٤.
- 2- أهم بنود الاتفاق الليبي بالصيغرات، الجزيرة نت، بتاريخ: ١٢ يوليو/تموز ٢٠١٥.
- 3- حربي بالأحرف الأولى على التلاق إنهاء النزاع الليبي في غياب برلمان طرابلس، فرانس ٢٤، بتاريخ: ١٢ يوليو/تموز ٢٠١٥.
- 4- مؤتمر الوطني الليبي يرفض توقيع مسودة لئون، الجزيرة نت، بتاريخ: ٧ يوليو/تموز ٢٠١٥.
- 5- مؤتمر صحفي لرئيس وفد المؤتمر في الحوار، لقب رئيس مؤتمر صالح المغازي، بطرابلس بتاريخ: ١ أغسطس/آب ٢٠١٥.
- 6- تقرير لصحيفة الجزيرة، ٢٠١٥، بتاريخ: ٢٠ يوليو/تموز ٢٠١٥.
- 7- تقرير لصحيفة الجزيرة، ٢٠١٥، بتاريخ: ١٢ يوليو/تموز ٢٠١٥.
- 8- حوار: شدة الموقف لتوقيع، ليبيا-الموقف، بتاريخ: ١١ يوليو/تموز ٢٠١٥.
- 9- تقرير لصحيفة الجزيرة، ٢٠١٥، بتاريخ: ٢٠ يوليو/تموز ٢٠١٥.
- 10- أحمد قذافي للدم: أسمع ما أسمع، وهم شباب أنباء، لقلم العربي، بتاريخ: ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٥.
- 12- حياض بحث العراق يقودون تنظيم الدولة، الجزيرة نت، بتاريخ: ١٦ فبراير/شباط ٢٠١٥.
- 13- مسودة المعونة: نظرة متفائلة، للكتاب، صحيفة عين ليبيا، بتاريخ: ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠١٥.
- 14- ملاحظات قبل المصالحة وسفرة الاتفاق، للكتاب، صحيفة عين ليبيا، بتاريخ: ٢٥ يونيو/تموز ٢٠١٥.
- 15- السفارة الأمريكية لدى ليبيا له الحياة: حفتر مشر للتشكيل ورسيد موعج جند، صحيفة الحياة للندن، بتاريخ: ٢١ يوليو/تموز ٢٠١٥.
- 16- قراءة في حديث للسفيرة الأمريكية لدى ليبيا، وكالة الأنباء الليبية، بتاريخ: ٢٥ مايو/أيار ٢٠١٤.
- 17- حفتر: جيش مهم بمودة البرلمان في بنغازي، في ١٥ ديسمبر/كانون الأول، بولاية ليبيا، بتاريخ: ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥.
- 18- حفتر: الجيش الليبي خط أحمر وإن يكون بنذا في أي تلاق سياسي، وكالة أخبار ليبيا، ٢٤ بتاريخ: ١٦ يوليو/تموز ٢٠١٥.
- 19- المغرب والجولان يتفان على مسلم ليبيا، العربي الجديد، بتاريخ: ٢١ أبريل/نيسان ٢٠١٥.
- 20- حفتر يهنئ تجسيد عمل المؤتمر والحكومة والإعلان الدستوري، وكالة ليبيا للأنباء، بتاريخ: ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٥.
- 21- سفير بريطانيا الجديد لسبوية لاوسط: سيتم توقيع اتفاقية لصيغرات دون «مؤتمر وطني» إذا بدت تضرو، بولاية الوسط، بتاريخ: ٥ أغسطس/آب ٢٠١٥.



الوسط، فقد سيطر تنظيم الدولة على مدينة سرت (٤٥٠ كلم شرق العاصمة طرابلس) (٩)، وهو ما بات يمتد من إرسال التحاربه وسواراته المخفحة إلى مصراته وطرابلس. ومن المهم الإشارة إلى علاقة تنظيم الدولة بمدينة سرت بمنظومة النظام السابق؛ فقد أشاد أحمد قذافي العام، وهو قيادي بنظام القذافي، من مقر إقامته بمصر، بالتنظيم عبر وسائل الإعلام وصرح بقوله: إنه «مع داعش» (١٠). الأمر الذي يعني أن المنظومة السابقة ربما تستخدم التنظيم «سلاحاً» للالتقام من أعدائها لمتنمين إلى ثورة السابع عشر من فبراير/شباط، وقد انضم عدد من كتائب القذافي إلى تنظيم الدولة الإسلامية (١١)؛ في محاكاة لما قام به بعض ضباط الجيش العراقي السابق، في العراق وسوريا (١٢). تؤكد تعقيبات ساحة المعارك، التي تكاد تغطي أهم المدن، أنه من شبه المستحيل حسم المعركة لصالح أي من الأطراف «المتداعية جداً»، وهو ما يعني من جهة، أن كسل الأطراف لديها رغبة متفاوتة المستوى في الجروح إلى سلم يحفظ ما تبقى من القوة، ومن جهة أخرى قد يمكّنها من كسب موقع في خارطة التحالفات التي لا تقل تناحلاً ولا تعقيداً.

العوامل الدولية

حرصت الدول الكبرى على تعيين مبعوثين لرؤسائها من أجل متابعة مجريات الحوار وحضور جولته، والاجتماع بالفرقاء وحلحله التوصل إلى اتفاق يُفضي إلى تشكيل حكومة وفاق يمكن التعاون معها. ويبدو موقف غالبية الأطراف الدولية الفاعلة في الشأن الليبي داعماً للاتفاق السياسي وإهاء الأزمة ظاهرياً على الأقل، مدفوعاً بالحفاظ على مصالحه الاقتصادية في الثروات الليبية، وبمحايرة ما يعرف بالإنزلاق وتأمين السواقي الأوروبية من تدفق المهاجرين غير النظاميين. لكن هذا الانسجام لظاهره يخفي وراءه تناقضات كبرى قد تعوق أي اتفاق أو تخرجه مشواً، كما قد تعرّل كثيراً من إجراءاته التطبيقية. ومن هذه التناقضات ما هو اقتصادي، ومنها ما هو أممي وسياسي، ومنها ما يتعلق بتشابك التحالفات الدولية مع مصالح قوى إقليمية لا تمتلك نفس الرغبة في استقر ليبيا. وجعل هذا التداخل الموقف الدولي «مؤثراً جداً» من ناحية، ولكنه ليس «مطلق التأثير» لتذبذبه وتعدّد خياراته، وهو ما يعني أن موقف الفرقاء الليبيين سوظل «مؤثراً جداً» أيضاً، خصوصاً إذا توجه نحو التوحّد مرحلياً. كما أن الدول الإقليمية ودول الجوار تولي مسار الحوار اهتماماً كبيراً، وتعزّل عن تطلّع إلى إنهاء القتال في ليبيا والبداية في السنة الدولية، وإن كان لكل حساباته ومصالحه. فبالرغم من التدخل العسكري والاستخباراتي المصري بطرق مباشرة وغير مباشرة، فإن الدور الجزائري والسوداني كان بارزاً في رفض التدخل الأجنبي في ليبيا. ولم يمنع هذا الدور دولاً إقليمية أخرى من أن تلعب دور الداعم للقتال في ليبيا. وعلى سبيل المثال، فقد مرّت ليبيا بما يمكن وصفه بتداعية الحرب والسلا؛ ففي الحرب كان الصراع الخليجي-الخليجي من ليبيا بين من يؤيد اللواء خليفة حفتر، ومن يقف إلى جانب القوات التابعة لثلاثة لرئاسة أركان المؤتمر الوطني العام؛ الأمر الذي دعا الرئيس الأميركي أوباما لمطالبة الطرفين بمساعدة ليبيا في إنهاء الصراع بين الفرقاء المتقاتلين (١٩). وتمر ليبيا اليوم وهي في طريقها للتحذ عن مخارج سلمية للأزمة بتداعية جديدة؛ تمكّنت في التناقص المغربي-المغربي على جولات الحوار؛ حيث يتنافس البلدان اللذان ينسخران في القضاء المغربي مع ليبيا (المغرب والجزائر) على تسجيل الاسم في تاريخ ليبيا الحديث (٢٠).

سيناريوهات ممكنة

لا بد من التأكيد على ملاحظة مهمة قبل الحديث عن المآلات والسيناريوهات الممكنة، وهي أنه في الوقت الذي لم يعترف المجتمع الدولي بشرعية المؤتمر الوطني العام قبل أحكام

النواب، وتلقى كل التشريعات السابقة التي صدرت عنه امتثالاً لأحكام القضاء. ويطلب المؤتمر بأن تم إعادة تأسيس الجيش والأجهزة الأمنية على أسس وعقيدة تمنع عودة الانقلابات والاستبداد، وهو مطلب يتضمن إخراج اللواء خليفة حفتر من المشهد. كما يطلب المؤتمر بأن يكون من حقه اختيار أعضاء المجلس الأعلى للدولة، وأن يتفاسم المجلس الأعلى للدولة مع مجلس النواب السلطنة في جملة من القرارات الجهرية، بينما تنص المسودة على أن يتم اختيار أعضاء مجلس الدولة من أعضاء المؤتمر المنتخبين، مما يقلل من حظوظ القوى المؤثرة في المؤتمر اليوم في السيطرة المطلقة على قرار مجلس الدولة مستقبلاً.

ليس المؤتمر وحده من يصر على أغلب هذه المطالب؛ فهناك النواب الذين قاطعوا جلسات طبرق، وعدد من عمدة البلديات في المدن الليبية الرئيسية، وحزب العدالة والبناء ذو المرجعية الإسلامية، وهي كلها قوى ترى قريباً من رأي المؤتمر، خاصة فيما يتعلق بحفتر، وهي غير متصاهية مع رؤية المؤتمر تماماً، ولكن ذلك لم يمكّنها عن التوقيع، ووجهت رسائل تحفظاتها إلى المبعوث الأممي. وترى هذه الأطراف أن الاتفاق بالرغم من تحيزه الواضح لمجلس النواب، إلا أنه قد يصلح إطاراً عاماً، خاصة إذا أخذت عليه تعديلات حين مناقشة الملاحق الرئيسية التي تتضمن تشكيل الحكومة، وأية اختيار أعضاء المجلس الأعلى للدولة، والترتيبات الأمنية (٦).

التفاهات الكبرى

سيرت كل التفاهات فيما لو عد المؤتمر إلى طاولة الحوار، وهو أمر مرجح كما أشرنا، على أية اختيار رئيس الحكومة وتناوبه ووزير الدولة، هؤلاء الخمسة يشكلون مجلس رئاسة الوزراء الذي يختص بمهام الفساد الأعلى للجيش، وتعيين كبار موظفي الدولة، وإصلاحاتهم، وإعلان حالة الطوارئ وعقد الاتفاقيات والمعاهدات، ويرى المؤتمر أن أية اختيار تشكل أهمية كبيرة لكي لا تنسحب إلى الحكومة من يصفها بـ«الشخصيات الجذلية». ويرى المؤتمر أنه الوحيد المخوّل بدسترة الاتفاق بالنظر إلى الأحكام الصادرة من الدائرة الدستورية؛ حيث تنص المادة (٦٧) من مسودة الاتفاق على أن يتم تعديل الإعلان الدستوري من قبل الجهة التي تعتقد أنها تمتلك الشرعية، وهنا يصر مجلس النواب أيضاً على أحكومية في تعديل الإعلان الدستوري وأنه الجسم التشريعي الشرعي بموجب الانتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٤؛ مما يفتح الباب أمام خلاف دستوري قد يعرض من جديد على الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا للفصل فيه (١٣)، إلا إذا اتفق الطرفان مسبقاً على إيجاد مخرج دستوري لهذا الإشكال إشكالات أخرى القضاء (١٤)، وتتركب على هذا الإشكال إشكالات أخرى تتعلق بصيغرة القرارات والتشريعات التي صدرت من البرلمان والمؤتمر في فترة النزاع، مما يفتح الباب أمام طرح قضايا كثيرة أمام المحاكم، ويهدد بفتح صراع جديد، خصوصاً أن من بين هذه التشريعات قوانين محل جدل كبير. وتمثّل الترتيبات الأمنية وعلى رأسها بناء الجيش الليبي، العقوبة الكداء، لأنها تعيد الجدل الذي لم يخف بشأن مستقبل خليفة حفتر في مشهد ما بعد الاتفاق؛ وهو مشهد دخلت على خطه السفارة الأمريكية دييسورا جونز، التي جددت وأنها حتى نهاية سبتمبر/أيلول القادم، بقولها: إن حفتر أصبح شخصاً مؤثراً للإشكال ورصيده موضع جدل (١٥)، في موقف يخرج عن أعراف التورية الدبلوماسية، ويمثّل تغييراً ملموساً في موقف السفارة التي كانت قد رفضت إداة حفتر عند إطلاقه لعملية الكرامة، وقالت: «لا يمكنني إداة حفتر» وهو «يتجنب الدونق»، ويقائل «مجموعات على القائمة السوداء الأمريكية ومدانة في مجلس الأمن» (١٦)، في إشارة إلى الأعداء حفتر بأنه يقائل أنصار الشريعة (١٧)، المتهمين من قبل أميركا بقتل أربعة من مواطنيها بمدينة بنغازي؛ بينهم السفير الأميركي كريس ستيفنز عام ٢٠١٢. وقد صرّح حفتر بأن «الجيش» خارج إطار الحوار

التي صارت حصاراً جداراً التضاد بين السياقات التي تمثّلها أطراف المشهد، وتساعد نظرة فرنسا لها الرئيسية إلى الأحداث، وإلى موازين القوة، وضموحاتهم تبعاً لذلك. ويستعرض في أبرز محطات الحوار الذي ترعاه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يتضح مدى الهوة التي كانت وما زالت تفصل موقف الأطراف، وتستترك المسافات بين مواقف وطموحات وتدابير الأطراف المختلفة أراها على ما بعد التوقيع النهائي على الاتفاق، ويستغني ظلالها بما تحمله من ضعف في منسوب الثقة، مخيمة على فهم كل طرف لموقف الأطراف الأخرى.

تعدّرت مبادرة طارق متري، المبعوث الأممي السابق، بسعي معن من أحد الأطراف السياسية، واسع التمثيل في المشهد الليبي، ومؤثر في المعسكر الذي يعبر عنه البرلمان السياسي، والكرامة ولو أضعفها عسكرياً. وبعد ذلك التعلّق أطلق برنادينو لئون، مبادرة للحوار بمدينة غدامس في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ بين أعضاء مجلس النواب (١) الذين حضروا جلسات طبرق، وأعضاء مقاطعتين تلك لجلسات التي برزتها مخالفة للإعلان الدستوري، واستبعد المؤتمر الوطني العام من هذه الجولة، وتزامن هذا مع ذروة اعتراف القوى الغربية والأمم المتحدة بشرعية انعقاد البرلمان، واختيار القوى الدولية أن الاستسلام والتسليم-الذي تحتج أطراف بأنه لم يجر بطريقة دستورية- إجراء شكلي لا يعود عملية انتقال السلطنة إلى مجلس النواب.

الشهد العسكري: استعصاء الحسم

لم يدع صوت الرصاص طيلة الفترة التي كان الحوار فيها جارياً بين الفرقاء السياسيين؛ ففي الغرب الليبي تمثلت القوات التابعة لرئاسة أركان المؤتمر والقوات المؤثرة المنضوية تحت عملية فجر ليبيا، أبرز الفاعلين العسكريين، وكانت قتال قوات محسوبة على مدينة الزنتان، كالفقاع والصواعق، وبما يسمى بجيش الفهالين. وقد انضفت الحرب تدريجياً في المنطقة الغربية نتيجة المصالحات الثنائية التي عقدت بين المدن، وظلت جبهة بنغازي ترواح مكانها؛ فصف بالطيران تلتوه مواجهات في محاور تغيير خريطةها بشكل طفيف، ثم ترجع كل قوة إلى مكانها؛ حيث تغيرت قوات الكرامة التي يقودها حفتر على أطراف المدينة ووسط بعض الأحياء، مدعومة بالطيران، وتمسك كتائب محسوبة على الدوار الإسلاميين بالسيطرة على معظم أحياء المدينة، وأهم المراكز العسكرية بها. واستعدت الحرب في الجنوب الغربي في الجنوب الشرقي؛ ففي مدينة أوباري في الجنوب الغربي تدور المعارك بين قبائل الطوارق الموالية لأركان المؤتمر الوطني العام، وقبائل التبو الموالية لخليفة حفتر. وبين قبائل التبو والزوية في مدينة الكفرة من جهة أخرى، وتكبيهم دولة خليجية بتسليح القوات الموالية لحفتر باستخدام كساتي الويع والواو، في الجنوب الليبي، اللذين تحسبان على مهابط للطيران الحربي (٧). وحدثت اشتباكات منقطعة في مدينة أجدابيا بين قوات محسوبة على حفتر، وأخرى محسوبة على ثوار الإسلاميين، كما شهدت المدينة غارة أميركية في يونيو/حزيران الماضي، قتل فيها سبعة من مقاتلي مجلس شورى تحالف ثوار أجدابيا (٨). وفي مدينة درنة يخوض مجلس شورى مجاهدي درنة معركتين: إحداهما لإخراج تنظيم الدولة من المدينة، والثانية: ضد قوات حفتر لمنعها من دخول درنة. واستطاع المجلس إلى حدّ الآن النجاح في الحربين؛ فأخرج تنظيم الدولة من مراكز المدينة الحيوية، وما زال يمنع تقدم قوات حفتر. لا تقتصر تعقيبات المشهد العسكري على الجبهات المشهدة في شرق البلاد وجنوبها، وتلك الجاهزة للالتحاق في الغرب

